نقص مدرسين وإحجام عن التكليف بسبب انخفاض الأجور يبقي تلاميذ القنيطرة دون دروس

القنيطرة - الوطن

تعاني مدارس القنيطرة على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين بدمشق وريفها من نقص واضح بعدد المدرسين وفي معظم المواد الاختصاصية وخاصة اللغة الفرنسية والفلسفة والمواد العلمية، وتستعيض تربية القنيطرة عن النقص بمدرسين مكلفين من خارج الملاك ولكن ما لمسناه هذا الموسم والذي سبقه إحجام كبير من المدرسين على التكليف بساعات من خارج الملاك والهرولة نحو وكالة الاختصاص ورواتب شهرية منتظمة نظرا لتدني أجور ساعات التدريس من خارج الملاك والتي كانت حديث الأسرة التربوية طوال العام الدراسي الماضي.. ولن ندخل في وعود وزارة التربية من نهاية ٢٠١٦ برفع أجور ساعة التدريس من خارج الملاك لتصل إلى ٤٠٠ ليرة عوضا عن ١٥٠ للمكلفين الخريجين الجامعيين الاختصاصيين و٣٥٠ لخريجي المعاهد المتوسطة والذين يتقاضون ١١٠ في حين حامل الثانوية يتقاضى ٩٠ ليرة، ولكن على ما يبدو أن تلك الوعود ذهبت أدراج الرياح، فلا الوزارة استعجلت بإجراء المسابقات لتغطية النقص الواضح في مدارس القطر ولا رفعت أجور الساعات للمكلفين وبالتالي بقي الطلاب يعانون من نقص كبير في عدد المدرسين وخاصة في مدارس القنيطرة الواقعة ضمن الأرياف.

أحد المكلفين (ن، م) حصل على تكليف من التربية بإحدى مدارس القنيطرة وفي منطقة الكوم قال إنه طالب سنة ثانية في كلية الحقوق وتم تكليفه بساعات لتدريس مادة الفيزياء ورغم أنه ليس من اختصاصه فقد وافق على التكليف ليفاجأ أن الأجرة لا تكفيه أجرة مواصلات وبسبب نقص عدد الساعات والتي لم تسمح بتكليفه بوكالة اختصاص اعتذر عن الاستمرار بالتدريس وبقي الطلاب من دون مدرس للمادة.

و تساءلت السيدة أمينة العلي (والدة طالب) عن ذنب الطلاب ومنهم أولادها في عدم تلقيهم دروساً في المواد العلمية واللغة الفرنسية نظرا لنقص وغياب المدرسين، لافتة إلى أهمية الإفادة من الخريجين الجامعيين العاطلين من العمل في حال عدم إمكانية تثبيتهم وذلك بتدريس المواد التي لا يوجد مدرسين مؤهلين من داخل الملاك وعن طريق وكالة الاختصاص وليس أجور ساعات لا تكاد تسمن أو تغني من جوع.

مدير تربية القنيطرة فوزات الصالح أكد النقص بعدد المدرسين في جميع مدارس القنيطرة حتى المدارس الواقعة في تجمعات مدينة دمشق، لافتاً إلى الاستعاضة عن النقص بمدرسين مكلفين من خارج الملاك والذين يعزفون عن التدريس لتدني أجور الساعات وتسعى المديرية لتكليفهم بوكالة اختصاص بغية عدم إبقاء الطلاب من دون مدرسين، وأشار مدير تربية القنيطرة إلى أن الوزارة تعمل لزيادة أجور ساعات المدرسين للمكلفين من خارج الملاك وبحيث تتناسب مع المستوى المعيشي، منوها بالمسابقة التي تجريها الوزارة وحصة تربية القنيطرة نحو ٣٣٢ مدرساً ومن كل الاختصاصات.

كوات إضافية لتسجيل الطلاب في السكن الجامعي ودراسة إحداث مركز لشؤون ٢٤ ألف طالب وطالبة

فادي بك الشريف

كشف مدير مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية بدمشق أحمد واصل لـ«الوطن» عن التوجه من رئاسة جامعة دمشق بالتنسيق مع اتحاد الطلبة بافتتاح كوات إضافية لتسجيل الطلاب في السكن الجامعي، منوها بوجود ١٦ كوة حالياً الأمر الذي أدى إلى التخفيف من الازدحام، كما أن الأمور تسير بشكل جيد لتسجيل الطلاب، مضيفاً: فعلاً كان هناك ازدحام ولكن تم تلافيه على الفور عبر افتتاح كوات إضافية وزيادة عدد الحواسيب والطابعات وجميع مستلزمات العمل الفني والتقني في القسم الجديد.

وبيّن واصل أن عدد الطلاب القدامى في الكليات الطبية والهندسات، الذين تم تسجيل لغاية الخميس الماضي بلغ ٧٨٠٠ طالب وطالبة، مشيراً إلى أن التسجيل ما زال مستمراً.

كما كشف واصل عن دراسة إحداث مركز وقسم لشؤون الطلاب خاص بطلاب المدينة البالغ عددهم ٢٤٦٠٠ طالب وطالبة، وذلك يحدث للمرة الأولى لأتمتة العمل على أن يتم حفظ الأوراق والثبوتيات لتدقيق الأضابير مع البيانات الموجودة في قسم الحاسب، إضافة إلى حفظ أضابير الطلاب القاطنين في السكن الجامعي بالتزامن مع الربط الالكتروني، ليصار إلى تثبيت الورقيات، مضيفاً: يتم التدقيق مرتين عبر إدخال البيانات وتثبيت السكن وعدم إغفال أي جانب متعلق بتسجيل الطلاب.

وأشار مدير المدينة الجامعية إلى خطة يتم العمل على تنفذها لتطوير واقع السكن في المدينة الجامعية وأتمتة العمل فيها خاصة مع الأعداد الكبيرة في المدينة الجامعية، ضمن إطار وضع تفصيل كامل عن كل طالب في المدينة الجامعية تشمل دراسته ووضعه الجامعي، مضيفاً: منذ بداية العام الدراسي تم تسجيل طلاب السنة التحضيرية في ١٧ أيلول، كما تم إسكان الحديثين قبل القدامى من ١٧ الشهر الماضي وذلك بفترة زمنية قصيرة.

ولفت واصل إلى أن جميع الثبوتيات لن يحتاجها الطلاب القدامى مرة أخرى، وأن الطالب المقيم يبرز الهوية الشخصية ويحصل على إيصال سكن مباشرة خلال العام القادم، بحيث لا داعي لتقديم أي ثبوتيات، مع الاستغناء قدر الإمكان عن الورقيات في السكن الجامعي.

> واصل لـ«الوطن»: صورة هوية فقط لتسجيل الطلاب القدامى في ٢٠١٨ (٧٨٠٠) طالب تم تسجيلهم في الطبيات والهندسات

وقال واصل: عند الانتهاء من عملية السكن، سيتم سحب قائمة كاملة من القاطنين في المدينة الجامعية وإرسالها إلى عمادات الكليات وتثبيت كل طالب ووضعه الدراسي وذلك لمعرفة وضعه الدراسي إن كان نظامياً أو معاقباً أو مفصولاً أو مستنفداً، بهدف ربط البيانات مع سكن الطالب ومدى أحقيته بالسكن، مع التوجه لعدم إسكان الراسبين بشكل مبدئي، إلا بعد إسكان الطلاب الحديثين ومن ثم يتم لحظ الشواغر لإسكانهم.

وأضاف: هناك صندوق لتسجيل الطلاب لتسديد الرسوم على فترتين صباحا ومساءً، وتم توزيع السكن على ٣ مراحل للطبيات حتى يوم غد، ومن ثم طلاب الهندسات، وبعدها استقبال الطلاب القدامى في الكليات النظرية بدءاً من ١١ الشهر لتثبيت الإجراءات.

ولفت واصل إلى توجيه المكتب الهندسي لإجراء الصيانات كاملة وذلك لفترة الشتاء، مع تأمين المياه الساخنة، والعمل ضمن مشروع الطاقة الشمسية لـ١٩ وحدة سكنية وذلك ضمن خطة المدينة، علماً أنه تم تطبيق الطاقة الشمسية في ٣ وحدات سكنية.

نواب طالبوا أن تكون الأولوية لأبناء الشهداء والجرحى.. وآخرون اقترحوا استبدال «فاقدي الرعاية الأبوية» بدل مجهولي النسب

نقاش حام تحت «القبة» بسبب مشروع قانون «مجهولي النسب»

هناء غانم

ناقش مجلس الشعب أمس مشروع القانون الخاص برعاية مجهولي النسب، إذ احتد النقاش تحت قبة البرلمان حول مشروع القانون الذي يهدف إلى تحقيق الانسجام مع المتطلبات والتطورات الطارئة من خلال توفير سبل العيش والحياة الكريمة لمجهولي النسب وإلحاقهم بأسر تتولى رعايتهم وتربيتهم، فرغم أهمية القضية، إلا أنها لاقت اعتراضاً وصل إلى درجة الرفض القطعي من بعض النواب، الذين أكدوا أن هناك مبالغة كبيرة في مشروع القانون المطروح، وخاصة أن بعض مواده تعطي الأولوية لمجهولي النسب على الأبناء العاديين، إذ إن الأولوية لأطفال الشهداء والجرحى.

وتوافق عدد من النواب على أن بعض بنود هذا المشروع فيها تداخل مع قانون الأحوال المدنية، وهناك تشابه في النصوص بين القوانين، الأمر الذي يستدعي التساؤل عن كيفية تطبيقها عن طريق المعنيين، مطالبين بأهمية استصدار قوانين ترعى حقوق أطفال الشهداء والجرحى والقوات الرديفة، في المقابل أثنى نواب آخرون على أهمية مشروع القانون، مؤكدين ضرورة تنظيم ورعاية هؤلاء الأطفال في الدولة، وتأسيس دور رعاية وحماية حقوقهم المدنية، الأمر الذي يعزز التزام الدولة بالمواثيق الدولية لحماية حقوق الطفل وحقوق الإنسان، ويحفظ حقوق الأطفال مجهولي النسب بشكل عام، مشدّدين على ضرورة إيجاد حلّ لهذه المعضلة، لأن هؤلاء الأطفال لا يجب تركهم لأنه ممكن أن ينحرفوا عن الطريق الصحيح ويجب تربيتهم تربية صحيحة وطنية.

وذكر بعض النواب أن مشروع القانون أولاً وأخيراً هو تأكيد سيادة الدولة من خلال دورها بالرعاية للموجودين على أراضيها، وأن هذا الموضوع هو مشكلة حقيقية لمجهولي النسب وخصوصاً خلال السنوات التي تعرض لها القطر للإرهاب.

وتساءل نواب عن الآليات التي وضعتها الوزارة لحماية نفسية هؤلاء الأطفال حتى لا تكون لهم ردات فعل خاطئة، وكيفية تأمين فرص عمل، وخصوصاً أن الحكومة لم تقدر على تأمين عمل لكل أسر الشهداء والجرحى، والأهم أن يكون هنالك دراسة حقيقية للنظام الداخلي للمؤسسات المسؤولة عن رعاية مجهولي النسب، وأن يعملوا بشكل علمي لتربية هؤلاء الأطفال بطريقة حضارية.

واقترح عدد من النواب إطلاق تسمية «فاقدي الرعاية الأبوية» بدل «مجهولي النسب» متضامنين مع فكرة مشروع القانون، وأن ما ورد به هي أسباب إنسانية داعمين إعطاء الحق الديني والإنساني والاجتماعي ومنحهم أي حق إلا الحق السياسي (حق جنسية الجمهورية العربية السورية) لأنه يعتبر تغييراً ديمغرافياً لسورية، مؤكدين أنه يجب أن يؤخذ بالحسبان المواد التي سوف ترد في مشروع القانون بحيث لا تكون مخالفة للدستور، مثل التبني ومنح شهرة جديدة لمجهول النسب وضرورة إطلاق حملة توعية كي يعرف الناس أن هذا الطفل مجنى عليه وضرورة حمايتهم أمام القضاء لأنه في المحصلة لا ذنب لهم.

وفي سياق متصل كانت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية سلام سنقر قد أكدت في بداية الجلسة أهمية مشروع القانون في ظروف الأزمة والأوضاع في سورية، التي تطلبت وجود مشروع قانون كهذا، معتبرة أن هذا المشروع مهم لمجهولي النسب ولا سيما أنهم يمثلون إحدى الحالات الإنسانية التي خلفتها الأزمة في سورية، موضحة أن مشروع القانون يأتي للتصدي لهذه الحالة وكي يكون مجهولو النسب عنصرا فاعلا في المجتمع.

وبالعودة إلى الأسباب الموجبة لمشروع القانون تبين أن هناك قصوراً في بعض الأحكام التي تطرقت إلى معالجة أوضاع الأطفال مجهولي النسب ووقفت عاجزة أمام تحقيق الغاية التشريعية المنشودة في توفير أسس الرعاية والحماية بالشكل المطلوب، وحرصاً من الدولة على إضفاء الحماية القانونية والاجتماعية لجميع الأطفال، ولا سيما مجهولي النسب منهم منذ الولادة وحتى بلوغ سن الرشد، فاقتضى ذلك إعادة تنظيم الأحكام القانونية التي تحكم هذا الموضوع وذلك من خلال سن تشريع جديد يكفل توفير وتأمين هذه الحماية وتأطيرها في نظام قانوني واضح المعالم، واستبدل المشروع عبارة «اللقيط» بعبارة «مجهولي النسب» مراعاة واحتراما لخصوصية هذه الفئة، كما حدد أهدافاً تواكب أحكام التشريعات في النظم القانونية الحديثة لجهة معالجة أوضاع مجهولي النسب ورعايتهم وضمان حمايتهم وتوفير كل السبل لنشأتهم من دون أي تمييز عن أقرانهم.

مباحثات سورية روسية في مجال النقل

وزير النقل لـ«الوطن»: إعادة تأهيل العربات والقاطرات وتأمين المعدات للمطارات.. خط نقل بحري بين السواحل السورية والروسية

الوطن

عقد وزير النقل علي حمود جلسة مباحثات في مدينة سوتشي الروسية مع نائب وزير النقل الروسي فاليري أوكولوف وعدد من الخبراء الروس في مجال النقل.

وتناول النقاش العديد من النقاط والمواضيع والمشاريع التي سيتم طرحها مع الجانب الروسي في مجال النقل بهدف تطوير العلاقات الثنائية بما يرتقي إلى مستوى العلاقات السياسية المتطورة جداً.

وفي اتصال مع وزير النقل علي حمود بين في تصريح للوطن أن الاجتماعات والمباحثات شملت قطاعات النقل البحري والجوي والسككي، مشيراً إلى تباحث إعادة تأهيل الخط الواصل بين الساحل السوري إلى مكامن الفوسفات في المنطقة الشرقية بطول ٢٩٠ كيلو متر وذلك لأهميته في نقل الفوسفات، كما تم التركيز على إعادة تأهيل العربات والقاطرات والصهاريج وتأمين المعدات للمطارات.

ولفت وزير النقل إلى دراسة تشغيل خط نقل بحري منتظم بين السواحل السورية والروسية، منوها بعقد عدة اجتماعات سورية روسية للتنسيق في جميع المسائل.

كما أشار حمود إلى التركيز على تشجيع الشركات الروسية للاستثمار في سورية والإسهام بقوة في مرحلة إعادة الإعمار، منوها بأن هناك رغبة كبيرة من الجانبين لتفعيل خطوات التعاون إلى الأمام، والإشادة إلى قوة ودور الشركات الروسية وتميزها في إقامة مشاريع النقل الإستراتيجية الكبرى في سورية.

من جانبه وصف نائب وزير النقل الروسي المباحثات بأنها تبشر بعهد جديد من التعاون الاقتصادي وخاصة النقل متمثلاً بالمشاريع الاستثمارية الكبيرة والتي ستطرح على طاولة النقاشات.

موضحاً أن موضوع كيفية تعزيز التبادل بين البلدين سيأخذ حيزاً هاماً من المباحثات عبر التركيز على وضع آليات خلاقة وآليات مبتكرة لأجل تذليل جميع العقبات بين الشريكين للوصول بمستويات التبادل إلى مستويات مثلى والأهم قطاعات النقل السككي والبحري والجوي والطرقي.

وأبدى نائب وزير النقل الروسي إعجابه بالإنجازات النوعية التي حققتها وزارة النقل السورية خلال الحكومة الحالية وقدرتها على إعادة إحياء قطاعات النقل رغم الحرب والدمار والعدوان والعقوبات والحظر الذي تعرض له قطاع النقل في سورية.

هذا وبدأت في مدينة سوتشي الروسية أمس أعمال الجلسة العامة للدورة العاشرة للجنة الحكومية السورية الروسية المشتركة للتعاون الاقتصادي التجاري والعلمي والتقني.

وعقد اجتماع ثنائي بين رئيس الجانب السوري في اللجنة المشتركة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم ورئيس الجانب الروسي نائب رئيس الحكومة دميتري روغوزين.

كما عقدت جلسة على المستوى الوزاري للدورة العاشرة للجنة الحكومية السورية الروسية المشتركة برئاسة المعلم وروغوزين.

وشارك في الجلسة عن الجانب السوري وزراء المالية والنقل والنفط والكهرباء ومعاون وزير الخارجية والمغتربين وأمين سر مجلس الوزراء ومعاونة رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي والسفير السوري لدى روسيا.

كما شارك فيها عن الجانب الروسي نواب وزراء الطاقة والصناعة والتجارة والزراعة والتنمية الاقتصادية والنقل وممثل عن وزارة الخارجية والسفير الروسي لدى سورية.

وتلا هذه الجلسة جلسة عامة ختامية للتوقيع على البروتوكول المشترك.

وكان فريق الخبراء الفنيين السوريين والروس باشر أمس الأول أعماله في منتجع سوتشي على ساحل البحر الأسود ضمن إطار الدورة العاشرة للجنة الحكومية المشتركة للتعاون الاقتصادي التجاري والعلمي والتقني.